مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
Eissn :2602-5264 Issn : 2353-0499
المجلد12 / العـدد: 02 (2024)، ص:976-992

المجتمع المدني في الفكر الفلسفي و السوسيولوجي : مفاهيم و نقاشات !

Civil society in philosophical and sociological thought: concepts and debates!

د. ميلودي عادل [1]،

[1] المركز الجامعي بالنعامة ، Miloudi.adel@cuniv-naama.dz

تاريخ الاستلام:2024/03/27 تاريخ القبول: 2024/05/14 تاريخ النشر: 2024/06/01

ملخص:

إن الهدف من هذه الورقة البحثية هي تقديم معرفة تاريخية حول مفهوم المجتمع المدني وأهم المقومات الإيديولوجية و المعرفية التي يقوم عليها ، من خلال التناول الفلسفي و السوسيولوجي لهذا المفهوم في الظرف الأوروبي الغربي على الخصوص إضافة إلى التناول الحديث له في الوقت الراهن ، حيث كان المنهج التاريخي الجدلي مناسب في هذه الدراسة التحليلية التي تعالج مفهوم كلاسيكي و حديث في نفس الوقت له معنى دلالي ذو طبيعة تاريخية فلسفية و سوسيولوجية .

في الختام يظهر مفهوم المجتمع المدني كسيرورة تاريخية تعبر عن فترة معينة للحظة التاريخية في المجتمع ، فهو يشير أولا إلى مجال سياسي و إيديولوجي لتحقيق سيطرة الدولة على مؤسساتها المجتمعية ، و في المقام الثاني يظهر على أنه توصيف للنظام الإجتماعي الذي يقوم على أفكار المواطنة و الديمقراطية .

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني، الدولة ، فلسفة هيغل، الماركسية، غرامشي .

Abstract:

The objective of this research article is to provide historical knowledge on the concept of civil society and the most important ideological and cognitive components on which it is based, through the philosophical and sociological approach of this

concept in the context of Western Europe in particular, in addition to the modern approach at present, where was the dialectical historical approach. It is appropriate in this analytical study, which deals with a concept that is both classical and modern and which has a semantic significance of a historical, philosophical and sociological nature.

In conclusion, the concept of civil society appears as a historical process which expresses a specific period of the historical moment of society. It refers, on the one hand, to a political and ideological field to obtain state control over its societal institutions, and on the other hand. , it appears as a description of the social system based on the ideas of citizenship and democracy.

Keywords: civil society , the state, Hegel's philosophy, Marxism, Gramsci.

***المؤلف المرسل:** ميلودي عادل

1. مقدمة

يظهر مفهوم المجتمع المدني في الخطاب الفلسفي و السوسيولوجي كمكسب تاريخي و علمي جاء لضرورة التأصيل و إعادة صياغة مدلولاته المعرفية النظرية في الفكر الكلاسيكي و المعاصر من مجموع التراكم العلمي المحمل حول هذا المفهوم . و لهذا بإعتبارنا باحثين في مجال الفلسفة و السوسيولوجيا كان علينا لزاما تحديد المكونات المعرفية و العلمية لهذا المفهوم و إظهار المظاهر العامة للتحولات و التغيرات التي شهدها خلال فترات متفاوتة من الزمن ، و التي ميزت فضاء إجتماعي ولد فيه و شهد أهم التحولات المعرفية و النظرية له و هو الفضاء الأوروبي الغربي الذي جاء في سياق إجتماعي مضطرب الذي مهد لبروز الطبقة البرجوازية و ما جاءت به من تراكمات فلسفية و حركات و ثروات إجتماعية .

المجتمع المدني في الفكر الفلسفي و السوسيولوجي : مفاهيم و نقاشات !

تطرأ علينا بعض الميول العلمية حول هذا الموضوع الذي لم يخرج من العدم ، بل يتميز بالطابع الإشكالي الذي يعتبر بمتابة التجريد الذهني للواقع الإجتماعي الذي يظهر شديد التعقيد و التضارب الذي يقدم نوعا من التأصيل لهذا المفهوم الذي لا يتوقف عن التغيير ، وعليه و بغية التقرب من موضوع الدراسة سنتطرق إلى تحديد الخبرات المنهجية التي تؤدي بنا للعمل العلمي المحمل حول هذا المفهوم الذي شهد مسار تاريخي إمتد لفترات متفاوتة من الزمن ، حيث جاءت هذه المحاولة العلمية بهدف التحديد النظري لمكونات مفهوم المجتمع المدني و هذا من خلال التأصيل المعرفي للفلسفة الليبرالية .

سنتطرق في هذا المقال بالتوازي مع الطبيعة التاريخية لمفهوم المجتمع المدني ، إلى معاينة مجموعة التطورات التي شهدها هذا المفهوم خلال مساره المعتبر في الظرف الأوروبي الغربي ، حيث تظهر لنا منظومة من النقاشات التي أصبحت تمثل عنصر منه ، حيث سيكون لنا تناول معرفي لبعض المفكرين في الفكر الفلسفي و السوسيولوجي أمثال توماس هوبز و جون لوك و روسو التي بفضل تفكيرهم العلمي سوف يؤرخون لمرحلة أولى من التنظير المعرفي لهذا المفهوم ، و كذلك المواصلة في التحولات و التغيرات التي طرأت على هذا المفهوم من خلال المساهمات التأصيلية لكل من المفكرين الكلاسيكين أمثال هيغل و كارل ماركس و غرامشي ، و في الأخير القيام بحوصلة من الرهانات النظرية و المآلات الحديثة التي طرأت على مفهوم المجتمع المدني في الوقت الراهن .

إن الغاية من هذه الدراسة هي تقديم معرفة تاريخية حول مفهوم المجتمع المدني و أهم المقومات الإيديولوجية و المعرفية التي يقوم عليها ، إضافة إلى علاقته بالمفاهيم الأخرى القريبة من حيث المضمون الدلالي له ، كما أننا سوف نتطرق إلى حوصلة نظرية لمعاينة فهم أسباب تعميم و تناول هذا المفهوم في الخطاب الفلسفي و السوسيولوجي الذي ظهر في الظرف الأوروبي الغربي ، إضافة إلى التناول الحديث لهذا المفهوم في الوقت الراهن ، بإعتباره إشكالية يثيرها الطرح الكلاسيكي و الحديث في الظرف السابق و الراهن من الفترة المعاصرة لهذا المفهوم ، و عليه جاءت إشكالية دراستنا كالتالي : فيما تمكن أهم التنظيرات المعرفية و العلمية لمفهوم المجتمع المدني

في الفكر الفلسفي و السوسيولوجي من خلال المساهمات الكلاسيكية و الحديثة في الظرف التاريخي الأوروبي الغربي ؟ ، و بهذا المعنى يمكن للمنهج التاريخي الجدلي ان يقدم لنا أهم التحليلات العلمية حول مفهوم المجتمع المدني ، إضافة إلى إمكانية الاستنجاد المعرفي حول مختلف المفاهيم و الأفكار التي تعالج هذا المفهوم الكلاسيكي و الحديث في نفس الوقت إنطلاقاً من الطبيعة التاريخية التي يأخذها المعنى الدلالي له .

2. الإرهاصات الأولى لظهور مفهوم المجتمع المدني :

ظهر مفهوم المجتمع المدني في بداياته الأولى بعبارة لاتينية الأصل هي « **societas civilis** » بالمعنى السلطة السياسية العامة و التي ظهرت للمرة الأولى في النصوص اللاتينية للمفكر علم اللاهوت الألماني فيليب ميلوشتون الذي يعتبر العنصر المساعد للمصلح الديني مارتن لوثر ،حيث هذا الاقتراح العلمي قد تم تأكيده أو نفيه من طرف علماء آخرين ، و لكن يشير مفهوم المجتمع المدني في الحقيقة إلى واقع إجتماعي الذي سبق الإشارة إليه من طرف العالم اليوناني أرسطو في كتابه : السياسة أو ما يسمى بتساؤلات في السياسة ، حيث قام هذا العالم بتأكيد على انه يوجد مجتمع معين أو جمعية عليا أو واسعة على الهيئات الأخرى و هي الدولة أو المدينة أو ما سماه بالمجتمع السياسي الذي يمثل كلمة اللاتينية « ***koinônia politikè*** » (LAUDANI Raffaele ,2012, p26).

في ذات السياق قام الفيلسوف الإيطالي بترجمة كتاب أرسطو السياسة خلال بداية القرن الخامس عشر ، و الذي يستعمل صيغة الفيلسوف الروماني شيشرون و هي « ***societas civilis*** » التي ظهرت في كتاب الأول المعنون بـ: "من الجمهورية " ، و يكتب هذا الأخير أنه : "بما أن القانون هو رابطة المجتمع المدني، والحق الذي يمنحه القانون متساوي بين الجميع، فلا توجد حقوق في مجتمع لا يكون مواطنوه متساوين"(VILLEMAIN Abel-François , sans date, p120). في هذا السياق يظهر المجتمع المدني هنا على أنه مجتمع معين من المواطنين ، و هو بالفعل

المعنى الذي نجده في الواقع عند أرسطو الذي يقر بأنه لا يوجد هناك مجتمع معين في الدول الاستبدادية حيث يعامل جميع الرجال كعبيد.

3. في إشكالية النشأة الأوروبية الغربية لمفهوم المجتمع المدني :

من خلال المصادر الكلاسيكية يعتبر مفهوم المجتمع المدني مصطلح أوروبي قديم المصدر ، حيث تم التنظير حوله خلال فترة القرن 18م من أجل التأشير و توضيح التحول الذي مس أوروبا الغربية التي إنفصلت على النظام القديم و إنتهجت النهج الجديد الذي ساهم في ظهور الديمقراطية البرجوازية .

ففي المعنى الأصلي للمفهوم الذي نشأ في مجال المذهب السياسي التقليدي و بالأخص في مذهب الحق الطبيعي ، يتعارض المجتمع المدني مع المجتمع الطبيعي حيث هو يظهر كمرادف للمجتمع السياسي ، و بالتالي هنو تجسيد لنشأة مفهوم الدولة . فحسب نموذج الحق الطبيعي ظهر مفهوم الدولة او المجتمع المدني عن طريق التعارض و القطيعة مع المجتمع الحالة البدائية للإنسانية حيث يتصرف الفرد إلا بواسطة القوانين الطبيعية . إضافة إلى إعتبار الدولة المدنية كمؤسسة للسلطة المشتركة التي تقدم و تضمن للفرد جملة من الخدمات و المكتسبات الأساسية على غرار السلم ، الحرية ،الملكية و الأمن ، حيث كل هذه الاخيرة - المكتسبات – تظهر في الحالة الطبيعية مهددة بظهور الصراعات ، حيث أن الوسيلة و معاجلة هذه المشاكل تتوقف بالأخص على الفعل الفردي (برتراند راسل ،1973، ص 94).

في المعنى الثاني للمفهوم المجتمع المدني ، يظهر هذا الأخير بالتعارض ليس فقط بالحالة الطبيعة للمجتمع ، و لكن أيضا تجاه مجتمع الأفراد البدائيين ، بحيث سيكتسب المعنى أيضا في السياق الجديد مفهوم المجتمع المتحضر الذي يتعارض مع ما سبقه من حالة المجتمعات البدائية السابقة ، في ذات السياق فبالنسبة إلى مفكري القرن 17 م و 18 م فإن المعنى المزدوج للمجتمع المدني يتداخل معاً ، لكن بالنسبة إلى جون جاك روسو فإن المعنى يعرف نوعاً من التفريق و التضارب ، حيث أن هذا الأخير لا يستخدم مصطلح المجتمع المدني بمعنى المجتمع السياسي و لكن بالأحسن بمعنى المجتمع المتحضر ؛ بمعنى أخر ، يمكن قول أن بالنسبة لجون لوك و

توماس هوبز يعتبر المجتمع المدني بنفس معنى المجتمع السياسي ، و بصفة عامة هو المجتمع المتحضر ، و هذا ما لا يظهر جليا عند المفكر روسو الذي يرى في المجتمع المدني ليس بالضرورة مجتمع سياسي و لكن هو مجتمع متحضر ، حيث ان المجتمع السياسي بالنسبة له لا يستطيع ان يظهر بوضوح إلا عن إحداث ما يسمى بالعقد الإجتماعي (سعيد بن سعيد العلوي ،1992،ص50).

في سياق مغاير حول ماهية نشأة المجتمع المدني ، يقدم لنا المفكر أدام فارغيسون في كتابه محاولة حول تاريخ المجتمع المدني الصادر في سنة 1767 ، محاولة يطرح فيها تساؤل أساسي وهو كيف يمكن منع سيرورة التحضر المتمثلة في تقسيم العمل و إحترافية الجيش لعدم تحولها إلى الحكم المطلق بمعنى الإستبداد في المجتمع ، حيث بالنسبة لهذا المفكر الإجابة تكمن في حالة التضاعف التي يعرفها واقع جمعيات المواطنين في قطاعات الحياة الإجتماعية ، بما في ذلك حالة العدالة و الجيش ، و يوضح أيضا في كتابه هذا التوتر بين الأهداف الفردية و الحاجة إلى التضامن الجمعي بالأساس (ROQUE Maria-Angels , 2004, p27).

في ظرف بعد الثورة الفرنسية خلال سنة 1821 لا يظهر المفكر هيغل طبيعة مثالية حول المجتمع المدني ، فبالنسبة إليه هذا المفهوم هو بمثابة لحظة من التطور التاريخي الذي يتميز بمنافسة المصالح الفردية حسب معايير إقتصاد البرجوازية ، و عليه يجب توفير دولة معينة تعمل فوقها بطريقة مستقلة قبل أن تفرض نوع من النظام و ضمان التعددية . و من جانبه لا يربط ألكسيس دوكفيل أية شرعية للمواطنين من أجل التصرف سياسياً خارج الطريق المحددة بواسطة العقد الإجتماعي في حد ذاته ، و بعبارة أخرى إن المجال الخاص بهم يُلاحظ نفسه مقلص على إنتخاب لممثليهم من أجل القيام بعملية الضبط في المجتمع ، فحسب هذا المفكر إنه تحت أي ظرف من الظروف لا يمكن خلق و إنشاء مجتمع مدني معين كما يمكن أن ندركه في الوقت الراهن ، بمعنى أنه مجموعة من التنظيمات لهدف ليس له فوائد بغاية التأثير على مظهر أو العديد من المظاهر برنامج المخطط لحكومة المجتمع (ROQUE Maria-Angels , 2004,p28).

1.3. المجتمع المدني في التفكير الفلسفي عند هيغل :

يشير مفهوم المجتمع المدني بالنسبة لهيغل إلى تحول لغوي للكلمة اللاتينية التي تتجسد في معنى civil society و التي نقلت إلى الألمانية بعبارة Burgerli che gesselschaft التي تشير إلى التضامن الإجتماعي التقليدي و إلى الأشكال الاجتماعية القديمة ، ففي الواقع يعتبر المجتمع المدني وفق التصور الهجيلي هو إكتشاف و تحليل لمجتمع ما قبل الدولة ، فبالنسبة إليه هذا الإكتشاف قد ظهر منذ تفكير جون لوك ،الذي قام بالتمييز بين المجتمع الطبيعي و المجتمع المدني ، و في سياق مغاير يعتبر مفهوم الهيغلي للمجتمع المدني بمتابة الواقع الواسع الذي يتضمن أكثر العناصر الألية و القضائية و الإدارية و تعاونية ، و هو عبارة عن فضاء وسيطي بين علاقة الأسرة و الدولة ، و هو يحتوي على مستويات من العلاقات الإقتصادية بتنظيماتها الخارجية وفق لأسس الدولة الليبرالية ، بمعنى أن المجتمع المدني يصبح خاص و مرتبط بالطبقة البرجوازية و فضائها الإجتماعي و السياسي(فريدريك هيغل ، 1974، ص 222) .

يقوم هيغل بربط العلاقة المتبادلة بين أفراد الأسرة و فضاء المجتمع المدني ، حيث أن بمجرد بلوغ الأطفال مثلا سن الرشد يقومون بالخروج من الأسرة الكبيرة و تكوين أسر خاص بهم و يصبحون مستقلون في ذاتهم و تكوين أسرهم الغاية الوحيدة ، و يصبح لديهم غايات أخرى و علاقات ترابطية من الآخرين خارج فضاء الأسرة ، و هذا الذي يعني انه يصبح الأفراد معتمدين على الأخرين جميعاً ، لأن تحقيق الغايات يتوقف على مدى التعاون و الترابط المرتبط فيما بهم ، و الجوهر الأساسي للمجتمع المدني عند هيغل هو إعتماد الأفراد المستقلين على أنفسهم كل واحد منهم على الأخر ،إضافة إلى الاعتماد المتبادل فيما بينهم (بيتر سينجر، 2015، ص 111).

على العموم يعتبر المجتمع المدني بالنسبة لهيغل مجتمع و عنصر معين ينشأ من خلال المرور بثلاث لحظات مختلفة التي تتمثل في : أولاً منظومة الحاجات ، ثم مسألة تنظيم العدالة و أخيراً الإدارة و الهيئات الحرفية ، حيث سنتطرق إلى كل مرحلة على حدى و نقوم بإظهار علاقاتها المتبادلة و المتشابكة فيما بينها .

فيما يخص العنصر الأول و هو منظومة الحاجات فإنها تتثمل في الحالة التطورية التي يستند إليها المجتمع المدني من خلال توسع الحاجات التي يحتاجها من جملة الحاجات البيولوجية الحيوانية التي تظهر في حاجات الأولية المأكل و الملبس و السكن و غيرها من بقية الحاجات الأخرى ، و عليه يقوم الأفراد بواسطة التفكير الذاتي إشباع حاجات و غايات جديدة ، و هذا ما يؤدي بالأفراد بالقيام بعملية التبادل مع أفراد آخرين في المجتمع ، و لحالة ظهور هذه الحاجات تظهر في المجتمع طبقات و فئات إجتماعية معينة تقوم بخلق و إنتاج مختلف الوسائل الأساسية هدفها إشباع الحاجات المتنوعة في المجتمع ، حيث تقوم جماعة الأفراد بتحديد منظومة من الحاجات و إرضائها و هي عبارة عن سيرورة يتوزع من خلالها الأفراد في المجتمع التي تؤدي بدورها إلى ظهور فروقات بين الطبقات في المجتمع (فريدريك هيغل ، 1974،ص 234).

بالنسبة لهيغل تتمثل الطبقات في المجتمع في ثلاث طبقات مختلفة ، و هي طبقة الفلاحين الذين يعتبرون فضاء الأرض المكان الذي يرتبطون معه و يعملون فيه ، و في المقام الثاني تظهر طبقة التجار و الحرفيون الذين يعيشون في المدينة و الحضر ، و في الأخير طبقة تهتم بالتنظيم و الإدارة التي تهدف لتحقيق المصالح الضرورية للمجتمع في كليته و التي تتجسد في نظام البيروقراطية ، حيث يعمل المجتمع المدني على تنظيم التنافس بين الطبقات و هي بمثابة المهمة الصعبة ، و لهذا يجب تنظيم هذا التنافس بواسطة أنظمة و أنساق عامة تكون خارجة عن الأنظمة الإقتصادية ، و بهذا المعنى يرى هيغل بأنه من الضروري العمل بتنظيم سياسي معين للمجتمع ، و

الإنتقال إلى خلق و إنتاج قوانين منظمة و محاولة تطبيقها في المجتمع (هربرت ماركوز، 1970، ص 207).

بالنسبة للعنصر الثاني و هو إشكالية التنظيم العدالة التي تمثل اللحظة الثانية لبروز المجتمع المدني ، حيث أن عملية التبادل بين الأفراد لإشباع حاجاتهم يحتاج إلى ضبط و تحديد و العمل على القوانين ، حسب هيغل يمكن للأفراد الرجوع إلى الغرائز البيولوجية التي تمثل شكل من أشكال التنظيمات البدائية في مرحلة من مراحل نشأة مجتمع معين ، و يمثل العرف و التقاليد المرحلة الأعلى من التنظيمات التي تتوقف على مستوى الوعي و المعرفة الخاصة بالأفراد ، بإضافة إلى إعتبار هذان العنصران – العرف و التقاليد – بمثابة عناصر ذاتية و جزئية ، بينما يمثل القانون مصدر عام و شامل و هو معمم و معروف لجميع الأفراد في المجتمع ، و لهذا من الضروري بالنسبة لهيغل القيام بتحرير و صياغة جملة من القوانين و تعميمها لدى كل الأفراد في المجتمع ، و تعالج و تقر هذه القوانين بالإعتراف بالملكية عن طريق إبرام عقد معين يكون ذا قيمة معتبرة ، و كل هذا يعني بأن المجتمع المدني يقوم بالإعتراف بهذه بحقوق الأفراد الشخصية و من جهة الإعتراف بالملكية كذلك ، و عليه يقوم القانون بتجريد الفرد من فردانيته و يصبح هذا الأخير إنسانا كلي و ليس فرداً بعينه في المجتمع ، و الذي يعني أن الفرد يقوم و يتصرف وفق إلى السلطة العامة و هي المحكمة و السلطة التشريعية ، حيث يقوم هذا الأخير بعرض مشكلاته عليها ، إضافة إلى أن هيغل لا يؤيد مجمل النظريات السابقة التي تشير إلى أن الحق من حقوق الفرد يصبح يتوقف على سلطة القاضي و ليس على شمول القانون ، و ينتقد أيضا وجهات نظر التي ترى أن القضاة يصبحون مشرعين دائمين أو يتوقف الحكم النهائي على تقديرهم و سلطته القانونية (هربرت ماركوز ،1970، ص208).

يعتبر المجتمع المدني حسب التفكير الهيغلي الفضاء الذي يتضمن جملة من مصالح الأفراد المتعارضة و التي تفترض مجموعة من الضوابط و النظم و القوانين ،

و هذا الذي يعتبرها شكل من أشكال العقلانية ، و يعتبر الإعتماد على القانون و جملة الضوابط حق أفضل ذو أهمية مقارنة بالعمل على الذات الفردية ، و هذا لأن لكل فرد في المجتمع المدني مصالح خاصة تميزه عن الأفراد الآخرين ، و يظهر القانون بمثابة التشريع الأعدل من العلاقات الإجتماعية الشخصية التي تظهر نتيجة من اللامساواة و من مجموع المظالم الإنسانية ، و عليه يقوم هيغل بتأكيد على أن الكيان القانوني هو ما يخلقه و ينتجه الأفراد الأحرار بأنفسهم بالذات و بذهنياتهم الخاصة ، و أن الفرد هو المشرع الذي أعطى جملة القوانين بحد ذاتها.

فيما يخص العنصر الثالث الذي يكون المجتمع المدني حسب هيغل و هو الإدارة و الهيئات الحرفية فهي تمثل المؤسسات العامة ذات الإستعمال المشترك و المهام الجماعية ، و هي مرتبطة بالمنفعة العامة التي تتطلب الوقوف من طرف السلطة و القدرة على التوقع . إن الإختلاف الملاحظ بين الأفراد من حيث الإنتماء و العمل يجعلهم ينقسمون في وسط المجتمع وفق متغيرات من بينها السن و الجنس و العقيدة والمهنة ، و هذا ما يجعلهم يتنظمون في مؤسسات مدنية الطبيعة من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة الخاص بهم ، لهذا نلاحظ في المجتمع المدني وفق التصور الهيغلي أن طبيعة العمل تنقسم إلى الفروع مختلفة التي بدورها تنشأ لنا الروابط و مختلف الهيئات الحرفية و النقابية التي تقوم السلطة العامة بإدارة مصالحها الداخلية ، حيث تظهر حسب هيغل الهيئة الحرفية بمثابة ما يسمى بالجذر الأخلاقي الثاني للدولة ، فهي الجذر المغروس في المجتمع المدني بالتعبير الهيغلي (فريدريك هيغل ، 1974، ص 259).

إن البحث في مجال الهيئات المنظمة و الحركات النقابية و نظامها الخاص يؤدي بنا إلى المرور من مجال المجتمع المدني إلى مجال الدولة ، و يصبح لدى هذه الأخيرة هدف مغاير لهدف المجتمع المدني ، و تصبح مرتبطة بالفرد من المصلحة الفردية إلى الصالح العام المشترك ، و يكمن الهدف الأساسي للدولة في هذه اللحظة إيجاد

التوازن و التوفيق بين المصلحتين الخاصة و العامة ، حيث تعتبر الدولة في نظر هيغل المؤسسة التي تعلو فوق المجتمع و هي بمثابة قوة مستقلة متحكمة في ذاتها ، و هي حسب التعبير الهيغلي " مسيرة الله في العالم " ، و يرى هيغل أن الدولة هي سوى النمط التاريخي الذي عايشها و ركز عليها في الوصول إلى غايات مهمة و إنجازات تاريخية والتي في نظره لم تعرفها دولة ألمانيا مقارنة بنظيراتها فرنسا و إنجلترا ، و من أجل فهم جيد للخلفية التاريخية في الفكر الهيغلي لكل من المجتمع المدني و الدولة ، يجب الإلمام بالظروف التاريخية التي شهدتها ألمانيا خلال نهاية القرن 18 م و بداية القرن 19م ، و التي تدعو إلى البحث في الفضاء التاريخي الإجتماعي و الكشف عن جملة المشاكل و المهام التي طرحتها تلك الظروف ، حتى الوصول إلى الجانب السياسي و المجتمعي الذي يميز القضايا الموجودة في المجتمع(إهرنبرغ جون ،2008، ص89) .

لقد أصبحت نظرة هيغل للسياسة تجعل من المجتمع عنصر قابل للتسليم به للطبيعة ، و أيضا تجعل من الحرية مسألة ضرورية ، فالسياسة من وجهة نظر هيغل هي تعبير عن توجه النظام الإجتماعي نحو الحالة الطبيعية الأكثر التي هي من عنصر العقل ، حيث يشير هيغل إلى أن المجتمع المدني غير قادر على تحديد العقل و الحرية من نفسه بالذات ، و لهذا يقترح هذا المفكر إقامة دولة قوية تقوم على العقل و الحرية ، و يحاول التوفيق بين الدولة و بين فكرة الحرية بواسطة توفير الملكية التي تقوم على دستور يكون قوي بطبيعته .

يرى هيغل بأن الدولة هي عبارة غاية و ليست نهاية المطاف ، حيث يتوقف العقل إلا لنفسه بالذات ، و عليه يتجاوز في نظرته للدولة المجال السياسي إلى مجالات أخرى ، كمجال الفن والدين و الفلسفة ، و في ذات السياق يقوم بالمرور بنظريته السياسية إلى تبرير الأوضاع السياسية الموجودة في تلك الفترة في المجتمع الألماني ، حيث قام بربط العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة في معناه الواسع ، و

تغيير الغاية بالوسائل في نظره ، كما يشير إلى أن تجمع الأفراد ذو الطابع السياسي و تنظيم شؤونهم هو أمر ضروري لا بد منه و العمل وفق قوانين الدولة ، غير أن هذا التجمع لا يمثل غاية ، بل الغاية الأساسية لهم هي ضمان عوامل وجودهم و التحسن المستمر لهذه العوامل ، عن طريق شمولية عنصر الحرية لتصبح تشمل أفراد الهيئة الإجتماعية ، بل سوف بقدم لهم إمكانية المشاركة في صنع القرارات و تحديد الأهداف الحالية و المستقبلية وفق حالة وعيهم بالذات ، حيث في هذه الظروف تسمح للمجتمع المدني بالتطور و الإزدهار و البحث في غاية تواجد الفاعلين الإجتماعيين في واقعهم المعاش ، الذي يصبح غاية وفق التنظيم السياسي للمجتمع المعمول به ، و في الأخير و بهذا المعنى تمثل الدولة وسيلة لبلوغ هذه الغاية و ليست هدف أعلى في حد ذاته (فريدريك هيغل، 1983، ص61).

2.3. المجتمع المدني وفق التصور الفلسفي الماركسي :

يقوم ماركس بمعالجة و شرح موضوع المجتمع المدني في عمله الفلسفي الإيديولوجيا الألمانية من خلال إعتباره أن المظهر المجتمعي هو محدد بالقوى الإنتاجية التي نجدها في كل مراحل التاريخية لتطور المجتمع ، حيث يظهر عنصر المجتمع المدني كمحدد لتلك المراحل التاريخية و يشكل الحوصلة الواقعية للتاريخ كله ، و يعتبر عنصر مهم لفهم المراحل الفكرية الأولى ، حيث لم تولي الماركسية التقليدية أهمية مطلقة لهذا المفهوم و بالخصوص في النموذج السوفياتي وهذا باعتباره مفهوم برجوازياً ، فبالنسبة إلى ماركس يشتمل المجتمع المدني على مجموعة العلاقات المادية للأفراد ضمن مرحلة معينة من تطور القوى المنتجة ، فهو يشتمل أيضا على الواقع الحياة التجارية و الصناعية و يتجاوز عنصران الدولة و الأمة ، و في بداية الأمر ظهر المجتمع المدني في القرن 18م و هذا خلال التخلص و إحداث القطيعة مع العلاقات الملكية الجماعية و القديمة و الوسيطة ، فهو بهذه الصيغة يتطور مع الطبقة البرجوازية حيث أن التنظيم الإجتماعي يبدو على أنه نتاج بطريقة

مباشرة من عملية الإنتاج في المجتمع ، و يشكل المجتمع المدني في جميع الأوقات قاعدة الدولة و عنصر من البناء الفوقي للتكوين التاريخي للمجتمع على العموم (الطاهر لبيب ،1981، ص123).

تمكن ماهية المجتمع المدني عند ماركس على كونه فضاء أو كيان مزدوج ، فمن جهة هو عبارة عن مجتمع مدني إقتصادي يتضمن على مجموعة من العلاقات الفردية المادية ، و من جهة أخرى كيان مدني سياسي يشكل أساس الدولة على مر العصور و هو الجزء الكلي المتبقي من البناء الفوقي ، و في نفس السياق يقوم ماركس بنقد فلسفة هيغل و العلاقة التي تربط المجتمع المدني بالدولة ، حيث بالنسبة له تشكل الدولة شكل من أشكال التي يقوم فيها الأفراد لتحقيق مصالحهم المشتركة التي تعكس ماهية و حقيقة المجتمع المدني لظرف تاريخي معين ، و يترتب عن ذلك أن الدولة تقوم بتنظيم كل المؤسسات المشتركة و تقدم لها الشكل السياسي لكينونتها في المجتمع (كارل ماركس، 1970،ص 122).

في ملاحظة أساسية أشار إليها ماركس في أعماله حول المجتمع المدني ، كون أن هذا العنصر هو موجود عبر مراحل مختلفة من التاريخ و موجود في الحضارات القديمة و الوسطى و لكن لم يعرف نوع من التأسيس اللفظي له في تلك الفترة ، و هو يمثل ظاهرة تاريخية تكونت في سياق ظهور و تطور الطبقة البرجوازية في الظرف التاريخي الأوروبي ، و ما يؤكد هذه الفكرة هو بروز نزعات عقلانية و علمانية و إنسانية في مستوى تشكل التاريخي للمعرفة و تراكمها عبر الزمن ، إضافة إلى ظهور علاقات إجتماعية أيضا في الواقع المجتمعي الغربي ، و بهذا يمكن قول أن المجتمع المدني لا يتطور إلا طريق تطور البرجوازية ، و في إتجاه مغاير يربط ماركس علاقة المجتمع بالفضاء الحضري المعاش ، فالمجتمع المدني هو في الحقيقة مجتمع المدينة ، و يستلزم الأمر هنا التفريق بين الفضاءات الحضرية للمجتمع الأوروبي في الفترة السابقة ، حيث أن ظاهرة المدينة موجودة من فترة طويلة من الزمن و عرفتها

الحضارات القديمة ، فهي تمثل الفضاء الإجتماعي و الإقتصادي و الثقافي الذي يشكل شرطا أساسيا لوجود المجتمع المدني و لكن لا يعتبر الشرط الكافي لتواجده في الواقع الفعلي (ماركس ، أنجلز ، 1976،ص 85).

في الأخير ستوضح لنا التطورات اللاحقة في كتابات ماركس أن المجتمع المدني هو فضاء للتنافس و الصراع بكل انواعه : الإقتصادي ، السياسي ، الإيديولوجي و الثقافي الذي يقع بين مختلف الطبقات في المجتمع ، و أن الرأسمالية تحاول بسط نفوذها و هيمنتها على الطبقات المضطهدة و نشر إيديولوجيتها عليها ، و التي بدورها هذه الطبقات السفلى تحاول نشر رؤيتها للواقع و تكوين وعيها الطبقي المستقل ، و كل التطورات الأخيرة هذه ستصبح محل إهتمام المفكر الإيطالي غرامشي ، و التي سنوضح في وقت لاحق كيف قام هذا المفكر بالنظر إلى ماهية المجتمع المدني و ماهي أهم العناصر التي تطرق إليها حول هذا الموضوع ، فهل هذه الدراسات هي مواصلة في فهم الماركسي للمجتمع المدني أو هي قطيعة مع ما سبق معالجته حول هذا المفهوم .

3.3. المجتمع المدني وفق المنظور الفلسفي لغرامشي :

يشير المفكر غرامشي في كتابه دفاتر السجن ملاحظة أساسية تتمثل في أن ما نمارسه من أفعال في اللحظة الآنية هو تأكيد لمستويين موجودان في البناء الفوقي أساسيين ، حيث يتمثل الأول في ما يمكن تسميته بالمجتمع المدني الذي هو مجموع من التنظيمات التي تدعى بالخاصة و المجتمع السياسي أو الدولة ، حيث تظهر المستويان من الجانب الأول في وظيفة الهيمنة التي تفرضها الطبقة المسيطرة على المجتمع ، والجانب الثاني يظهر في ممارسة الهيمنة المباشرة من خلال تنظيم الدولة الشرعية أو الحكومة.

يتضمن المجتمع المدني عند غرامشي على العلاقات الثقافية و الإيديولوجية و يحتوي على كل الأفعال الروحية و العقلية ، فهو اللحظة الإيجابية و الفعالة في التطور التاريخي و ليس كما يدعي هيغل عنصر الدولة ، فهي إذن حسب التفكير

الغرامشي ظاهرة موجودة في البناء الفوقي عكس ما أقر به ماركس بأنها موجودة في البناء التحتي ، و في مقام أخر يعني بالمجتمع المدني " الهيمنة الثقافية و السياسية حيث تمارس الطبقة الإجتماعية هيمنتها على كامل المجتمع كإحتواء أخلاقي للدولة " (غرامشي أنطونيو، 1971، ص59)، فهو المرحلة النهائية من تنظيم المصالح المختلفة المقدمة من الأساس القاعدي بإعتباره لحظة إنتقالية تجاه الدولة .

يعتبر المجتمع المدني وفق المنظور الغرامشي الوسيط بين البناء الإقتصادي و الدولة ، و كل منهما يخص مرحلة معينة من مراحل التاريخية للمجتمع ، فهو يوجد بين البنية الإقتصادية و الدولة بما تحتويه من تشريع و قوانين وسلطة قمعية ، و هذا العنصر من التاريخ هو أولى أن يتطور جذرياً بالتوازي مع الواقع . تمثل الدولة أداة التي تستعمل من أجل تطبيع المجتمع المدني مع البنية الإقتصادية ، و وجب على الدولة القيام بهذه المهمة. في هذا الصدد يصبح المجتمع المدني مع الدولة يمثلان منظومة سياسية موجودة في المجتمع ، فالدولة حسب غرامشي هي المجتمع السياسي بالإضافة إلى المجتمع المدني ، لكن نجد في هذه الأخيرة إحتكار للسلطة السياسية عبر أجهزتها و مؤسساتها المختلفة ، حيث تكون هناك علاقة جدلية بين المجتمع السياسي و المجتمع المدني ، التي تستمد الدولة منها سلطتها المشروعة من خلال عمل آليات التحكم و السيطرة و التوجيه ، و في جانب مغاير تقوم الدولة بإقناع و القبول و الرضا في المجتمع ، حيث يتم ذلك بواسطة وسائل و تنظيمات الدولة التي هي الأساس الفعلي للمجتمع المدني ، و التي تشكل فضاء إجتماعي واسع يمتد من مؤسسة الأسرة إلى غاية التنظيم الإنتاجي الخاص ، وصولا إلى النقابات و المؤسسات الدينية و المنشآت التعليمية و الصحافة و الإعلام ، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية و جهاز البرلمان ، حيث بواسطة كل هذه الهيئات و المؤسسات يمارس المجتمع المدني فعاليته و نشاطه في الواقع الفعلي المجتمعي ، و تمثل العلاقات الإقتصادية الأساس المادي لوجود هذا المجتمع ، بالإضافة إلى أشكال وجوده في مرحلة تاريخية محددة

و هي مرحلة الرأسمالية في هذه اللحظة ، حيث يقوم الأفراد على العموم بتشكيل فئات و طبقات إجتماعية تسمى بالبنية السياسية للمجتمع إضافة إلى مجموع المؤسسات ومختلف التنظيمات التي يقوم عليها المجتمع المدني (بيوتي جان مارك، 1975، ص14).

4.الماهية المفهوماتية للمجتمع المدني خلال الحقبة المعاصرة :

في الفترة المعاصرة من التاريخ الإجتماعي يقدم لنا المفكر جون كين مفهوم حديث للمجتمع المدني ، والذي إعتبره بأنه : " مجموعة معقدة و ديناميكية للمؤسسات الغير حكومية المحمية بالقانون و الذين يحاولون أن يكونوا غير عنيفين و منظمين ذاتياً و مراقبين الذين يعرفون نوع من التوتر الدائم بينهم و بين المؤسسات الحكومية التي تؤطر و تقيد نشاطاتهم الميدانية " (KEANE John, 2016, p45) ، حيث يعكس كل نوع من أنواع المعارضة و الإضراب و الحركات الإجتماعية وجود للمجتمع المدني ، كما يمكن أيضا إعتبار النظام الإستبدادي شكل من أشكال التضييق على المجتمع المدني و التخلص من الحريات الفردية الأساسية للمواطنين .

ظهرت خلال النصف الأخير من القرن 20م مجموعة من الكتب الأكاديمية التي تعالج و تطرح مسألة المجتمع المدني ، ففي كتاب سوسيولوجية الدولة لكل من المفكران بارترون بادي و بيار بيرنبوم يستعملان مفهومين متضاربين في المعنى و هما الدولة و المجتمع المدني و هذا من أجل تقديم تصنيف معين لمفهوم الدولة ، حيث بالنسبة لهم تعتبر فرنسا دولة قوية متماسكة و لكن تعرف تدهور و تدني في المجتمع المدني الذي يعتبر مجتمع ضعيف على العموم . هناك كتاب آخر المعنون بـ: المجتمع المدني الصادر سنة 1986 عالج فيه مجموعة من المفكرين السوسيولوجيين مفهوم المجتمع المدني في العصر الحديث و بالأخص في المجتمع الفرنسي ، و في فضاء جغرافي مغاير للقارة الأوروبية صدر في سنة 1992 كتاب المجتمع المدني و النظريات

السياسية لعالمان الأمريكيان جون لويس كوهان و أندرو أراتو اللذان يعالجان مفهوم المجتمع المدني و تطوره في الو.م.أ و الخصوصيات التي تميز المجتمع الأمريكي في مسألة التنظيم المدني للمجتمع مقارنة بدول أخرى الأوروبية منها .

في الوقت الراهن و خلال الألفية الجديدة يتغير المفهوم اللفظي للمفهوم المجتمع المدني ليصبح يسمى على مجتمع بالمعنى العمومي للكلمة ، حيث نفهم من خلال التعارض بين مفهومين المجتمع و المدني و المجتمع بعينه أنه عبارة عن حلقة من العلاقات ما بين الأفراد و بين مختلف الفئات و الطبقات الإجتماعية التي تتطور خارج علاقات السلطة التي تميز المؤسسات الحكومية للدولة . يمكننا قول بأن المجتمع المدني هو الفضاء الذي يتم فيه طرح الصراعات الإقتصادية و الإيديولوجية و الإجتماعية و الدينية التي وجب على الدولة حلها و معالجتها ، من خلال التفاوض أو القضاء عليها أو بإعتبارها كقاعدة أساسية التي تنطلق منها الإشكاليات و المسائل المتعلقة بالأنظمة السياسية التي يجب عليها تقديم إجابات عليها . و في هذا الصدد يظهر المجتمع المدني على أنه مجموعة من أشكال التجنيد المختلفة والجمعيات و التنظيمات التي تستعمل القوى الإجتماعية من أجل السيطرة على السلطة السياسية (ROQUE Maria-Angels , 2004, p29).

في سياق مغاير لسابقيه من التنظير الحديث حول المجتمع المدني ، فمنذ ظهور الإيديولوجية الليبيرالية و الديمقراطية ظهرت معها تيارات جديدة محافظة في كل من القطر الأمريكي و الأوروبي التي أصبحت تنادي بإعادة تجديد الطرح اليبيرالي المعاصر ، حيث تظهر إقتراحاتهم في إعادة إعطاء الدور الكبير للمبادرة الخاصة و التقليص من زيادة نمو الدولة الأبوية ، و في نفس الوقت التشجيع على إعطاء الدور الفعال للمواطنين في المشاركة في المجال السياسي ، و هذا من خلال تحصين البنيات الوسطية كخلية الأسرة و المدرسة والكنيسية و الجمعيات التطوعية حيث تمكن هذه المؤسسات للفرد التعلم القيم المدنية و الأخلاقية من أجل السير الحسن لمبادئ

الديمقراطية ، و يعتبر يورغن هابرماس أحسن منادي لهذا المظهر من المظاهر الجديدة التي تعكس حالة الواقعية للمجتمع المدني و علاقاته بمؤسسات الدولة في الفترة الحالية المعاصرة .

من بين أهم التحليلات الحديثة حول المجتمع المدني في الوقت الراهن، يقدم لنا الأنثروبولوجي أرنست جيلنر الذي يرى في المجتمع المدني ليس كونه فضاء إجتماعي تجريبي يختلف عن الدولة و معارض لها في نفس الوقت ، و لكن يراه على أنه نظام من القيم المتجسدة في وسط كل المؤسسات و الهيئات التي نجدها في كل قطاعات الحياة الإجتماعية . كما هناك مساهمة حديثة أخرى و الخاصة بالمفكر السياسي بيتنام الذي يرى بأنه من أجل ممارسة الديمقراطية الفعالة يجب أن يتوفر نظام من الرأس المال الإجتماعي في المجتمع ، حيث يشمل هذا الرأس المال على مجموعة من الشبكات و المعايير التبادلية و مبدأ الثقة الذي ينشأ بين أعضاء جمعيات المجتمع المحلي ، و بفضل تجارب التفاعل و التعاون الإجتماعي . في الأخير إن الهدف المنهجي للمفكر بيتنام في مجموع دراساته هو إضافة متغير الرأس المال الإجتماعي لمجموع المتغيرات المفتاحية التي هي ضرورية من أجل فهم الظواهر السياسية و الإجتماعية و حتى الإقتصادية منها (ROQUE Maria-Angels , 2004, p30).

5. خاتمة :

يشير مفهوم المجتمع المدني على العموم إلى مفهوم سياسي إجتماعي إكتسب معاني متنوعة خلال فترات تاريخية مختلفة ، فلقد أُعتبر في لحظة معينة كفئة إيديولوجية مدنية و في نفس الوقت كمفهوم قانوني يعني شكل من أشكال المجتمع و التنظيم الذي منه تقوم الدولة بفرض سيطرتها و مراقبة شؤون مختلف الفئات والطبقات الإجتماعية و إدارة الصراع بين الأطراف في المجتمع ، حيث لا يمثل المجتمع المدني بمحتواه السياسي و الإيديولوجي معطى متجانساً محددا سلفاً ، بل

هو يتشكل و يعاد بناؤه في كل مرحلة تاريخية إنطلاقاً من التوازن الذي سيميز القوى الإجتماعية المكونة له .

مما يسبق ذكره يستحيل علينا صياغة مفهوم نهائي للمجتمع المدني يشمل جميع مقوماته المعرفية ، فهو عبارة عن سيرورة تاريخية تعبر عن فترة معينة للحظة التاريخية في المجتمع ، حيث يتم توظيفه في ثلاث اعتبارات لها علاقة تبادلية فيما بينها ، فالإعتبار الأول هو أن المجتمع المدني هو مسألة سياسية حيث يشير هذا التصور إلى تنظير المفكر جون لوك الذي لم يفرق بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي حيث يتعارض هذا الطرح مع المجتمع الطبيعي ، و في سياق آخر أُعتبر هذا المفهوم كفضاء يضم مؤسسات سياسية كالأحزاب و مختلف الحركات الإيديولوجية و الفكرية ، و هو نفس المعني الذي وظفه غرامشي الذي يصف المجتمع المدني مجالاً للصراع السياسي و الإيديولوجي لتحقيق السيطرة المعاكسة .

الإعتبار الثاني للمجتمع المدني يشير إلى المعنى الإجتماعي للمفهوم ، فهو بمثابة المفهوم التحليلي بالنسبة للباحثين السوسيولوجيين و هذا لوصفه و شرحه للظواهر و مختلف الهيئات الإجتماعية الموجودة في المجتمع ، فهو في هذه الحالة توصيف للنظام الإجتماعي الذي يقوم على أفكار المواطنة و الديمقراطية . أما الإعتبار الثالث الذي يعتبر المجتمع المدني مفهوم فلسفي معياري ، أي أنه مفهوم يستعمل لغاية أخلاقية التي تعني الرؤية التوجيهية التي تحاول تقديم العلاقة بين الغايات الفردية و المصالح المجتمعية ، بإعتباره مفهوم معياري يدل على المصلحة المشتركة التي تكون متعارضة مع المصالح الفردية ، لذا نعتبر كل من تنظيرات جون لوك و هيغل والفلسفة النقدية ماركسية تعالج هذه الإشكالية التي تقيم العلاقة بين الدولة و المجتمع .

6. قائمة المراجع:

1. الطاهر لبيب (1981)، *المجتمع المدني* ، تونس ، صامد للنشر و التوزيع .

2. إهرنبرغ جون(2008) ، *المجتمع المدني . التاريخ النقدي للفكرة* ، ترجمة علي حاكم صالح و حسن ناظم ، ط1، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة .
3. برتراند راسل(1973) ، *تاريخ الفلسفة الغربية* ، ترجمة فتحي الشنيطي ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة.
4. بيتر سينجر(2015) ، *هيغل : مقدمة قصيرة* ، ترجمة محمد إبراهيم السيد، طبعة 1 ، القاهرة ، مؤسسة هنداوي للعلوم و الثقافة .
5. بيوتي جان مارك (1975) ، *فكر غرامشي السياسي*، ترجمة جورج طرابيشي ، بيروت، دار الطليعة .
6. سعيد بن سعيد العلوي (1992)، *نشأة و تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث* ، ندوة مركز الدراسات الوحدة العربية حول المجتمع المدني و الديمقراطية ، بيروت .
7. غرامشي أنطونيو(1971) ، *قضايا المادية التاريخية* ، ترجمة فواز طرابلسي ، بيروت، دار الطليعة. للطباعة والنشر.
8. فريدريك هيغل (1974)، *مبادئ فلسفة الحق* ، ترجمة تيسير شيخ الأرض ، دمشق، منشورات وزارة الثقافة .
9. فريدريك هيغل (1983) ، *أصول فلسفة الحق* ، ترجمة أمام عبد الفتاح أمام ، الجزء الأول ، بيروت ، دار التنوير .
10. كارل ماركس (1980) ، *مساهمة في نقد الإقتصاد السياسي* ، ترجمة أنطون حمصي، بيروت، دار الفرابي .
11. كارل ماركس ، فرديريك أنجلز (1976) ، *الإيديولوجيا الألمانية* ، ترجمة فؤاد أيوب، دمشق ، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع.
12. هربرت ماركوز(1970) ، *العقل و الثورة : هيغل و نشأة النظرة الإجتماعية* ، ترجمة فؤاد زكريا ، الهيئة المصرية للكتاب .

13. LAUDANI Raffaele (2012) , *« Aux origines de la société civile* », in Le Monde diplomatique, septembre , consulté le 29 Janvier 2024.
14. ROQUE Maria-Angels (sous dir)(2004), *La société civile au maroc. L'emergence de nouveau acteurs de développement*, Paris , Editions Publisud .
15. VILLEMAIN Abel-François (Sans date) ,*La république De CICERON*, Tome2, Paris , L-G Michaud Librairie.
16. KEANE John (2010) , « *Civil Society, Definitions and Approaches* »,in HELMUT Anheir, TOEPLER Stefan, *International Encyclopedia of Civil Society* , Springer New York, NY.